



مفاهيم حول الحوكمة

برنامج تعريفى لأعضاء المجلس والعاملات في
جمعية صحة المرأة بعسير

البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة بالجمعية

مفاهيم حول الحوكمة

١- الحوكمة هي منظومة الأدوات التي تمكن المنظمة من الإستدامة وتحقيق أهدافها وأهداف ذوي العلاقة بها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

٢- الحوكمة أتت لحماية وضمان مصالح وأهداف الشركة وملاكها وتقديمها على أية مصالح أخرى

٣- الحوكمة لا إفراط ولا تفريط.

التفريط في الحوكمة يؤدي لأنهييار الشركة أو المنظمة أو إنحرافها عن مسارها. والإفراط في أدوات الحوكمة قد يكون مكلف وقد يفوت الفرص على المنشأة نتيجة تعقيدات الحوكمة.

٤- البشر يهتمون بمصالحهم الشخصية وأهدافهم الذاتية. والحوكمة تقدم أدواتها لضمان تقديم مصالح المنشأة وأهدافها على كافة المصالح الشخصية.

٥- المشكلة الكبرى التي تواجه الحوكمة في القطاع العام هي: التحديد الدقيق لأصحاب المصلحة لتلك الجهات ومن ثم:

- تحديد الأولويات

- لنبدأ في صنع أدوات الحوكمة

- ومن ثم وضع معايير تطبيقها

- دون إغفال تحديد مقاييس لمدى تطبيق معايير الحوكمة.

٦- الحوكمة يجب أن تتسق أدواتها مع توجهات وأهداف المنشأة بما فيها المشاركة المجتمعية.

٧- نعم يمكن صنع معايير عامة للحوكمة ويضاف عليها معايير خاصة للصناعة علاوة على المعايير التي تخص المنشأة أو المنظمة والمتسقة مع ظروفها. هكذا نصنع لوائح حوكمة أكثر مناسبة وأكثر واقعية ويمكن تطبيقها.

٨- كلما أعطي المساهمون المعلومات الكافية ليكون لهم دوراً رقابياً مؤثراً كلما مكنت الحوكمة.

٩- إذا رغبت هيئة سوق المال في تمكين الحوكمة في الشركات المساهمة المدرجة عليها: بناء مؤشر للحوكمة ينشر بشكل سنوي ويوضح فيه ترتيب الشركات المدرجة في السوق في تطبيق معايير وأدوات الحوكمة.

١٠- الآراء تشير إلى نجاح الشركات التي تطبق الحوكمة أكثر من غيرها لكن هذه الآراء غير دقيقة بسبب عدم أخذ العوامل الأخرى في الحسبان للتأثير على النجاح.

١١- منهجية صندوق الاستثمارات العامة الجديدة للتعاطي مع الشركات المستثمر فيها سيرفع مستوى الحوكمة في هذه الشركات.

١٢- في خضم اختيار معايير للحوكمة يجب أن نعلم: أنه ليس هناك معايير ثابتة تناسب التطبيق على الجميع. فكل شركة لها خصوصيتها وظروفها وصناعتها وبيئتها التي تعمل بها. وفي المقابل قد تتشارك في جزء من معايير الحوكمة.

١٣- وجود الحوكمة الفاعلة يعني: ثقة أكبر، نتائج أفضل، حماية أقوى، وكل هذا سيفضي إلى ، جلب استثمارات أكثر وتكلفة أقتراض أقل.

١٤- كلما قلت كفاءة مؤسسات أسواق المال وأنخفض مستوى الرقابة وقلت أدواتها وضعفت الهيئات المحاسبية كلما كانت الحاجة للحوكمة أكثر.

١٥- من أجل حوكمة فاعلة لمهنة المحاسبة بالسعودية وإضافة لقيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمراقبة جودة خدمات المحاسبة والمراجعة يفضل قيام جهة خارجية بتقييم جودة هذه المكاتب.

١٦- العدالة عند قياس مستوى تطبيق الحوكمة تتجلى في تفاصيل مؤشر قياس المعيار الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع الحالات التي يمكن أن تقع في محيط هذا المعيار ويعطي تدرج عادل في منح درجة القياس.

١٧- عند إعداد معايير الحوكمة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية يجب أخذ أهداف ومتطلبات الممولين لها كأصحاب ملكية إهمال ذلك ستكون آثاره سلبية على التمويل ومن ثم على تحقيق المنظمة لأهدافها

١٨- الحوكمة ممارسة أكثر منها قوانين وأنظمة، لكن إذا لم تمارس بالشكل السليم فلا مناص من وضعها في إطار معايير بقوانين ملزمة.

١٩- كل منظمة أو شركة أنشأت لتحقيق أهداف محددة، وكل ما يضمن استمراريتها في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية هو من أدوات الحوكمة

٢٠- من وجهة نظري الخاصة المراجعة الداخلية يعتبرونها أحد أركان نظام الرقابة الداخلية، وأرى أنها ارتقت لتصبح إحدى أهم أدوات الحوكمة.

٢١- المراجعة الداخلية و إدارة المخاطر

أداتان مهمتان من أدوات الحوكمة، تفعيلهما بالشكل المهني المطلوب يرفع درجة الحوكمة في أي منظمة.

٢٢- على الجمعيات العمومية للشركات لتعظيم مصالح المساهمين أن :

- تهتم بحوكمة الشركة ووضع المعايير التي تحمي مصالحهم

- وضع المقاييس والمؤشرات لتعطي الصورة الكاملة لتطبيق الحوكمة

- ولضمان الموضوعية ليكن القياس من جهات علمية مستقلة.

لا تكن الحوكمة شعارات تطلق بل عمل ينظر.

٢٣- زبدة الحوكمة أن تحمي الشركات وتحافظ عليها وتضمن استمراريتها وتحقيق

أهدافها. وجوهر ذلك بصرامة الجهات التشريعية في حوكمة مجالس الإدارة. حوكمة مجالس الإدارة تضمن حوكمة الشركة.

٢٤- من أخلاقيات الحوكمة ألا تشارك في مجالس إدارات شركات أو منظمات أكبر من طاقتك ووقتك.

٢٥- تتوثق الحوكمة في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلما زاد عدد المستقلين في هذه اللجان: لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات.

٢٦- يجب أن يكون هناك سياسة واضحة تحدد مساحة الخدمات التي يمكن أن يقدمها مراجع الحسابات الخارجي للشركة بما فيها الشركات الشقيقة وتحديد مدى تأثيرها على رأي المحاسب القانوني.

٢٧- من معايير الحوكمة أن يحدد حد أعلى لعضوية مجالس إدارات الشركات المدرجة وغير المدرجة بالسوق.

مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ

٢٨- حوكمة مجلس الإدارة يفترض أن تفضي لوجود مجلس إدارة مؤهل وملتزم وفاعل ومؤثر، وفي المقابل تقصي الأعضاء الشرفيين المؤيدين الدائمين لرأي رئيس المجلس.

٢٩- في بعض الدول يربط عدد المستقلين في عضوية مجلس الإدارة بكون رئيس المجلس تنفيذي من عدمه فيشترط إذا كان رئيس مجلس الإدارة:

تنفيذي ونصف الأعضاء من المستقلين

غير تنفيذي وثالث الأعضاء من المستقلين

لحماية مصالح الشركة وتقليل تأثير التنفيذيين وتعظيم المصالح الشخصية.

٣٠- تحاول بعض الدول من خلال لوائح الحوكمة حفظ حقوق الأقلية. الشركات التي تتمتع

بمستوى حوكمة فاعل لا تحتاج لتمييز حفظ حقوق الأقلية عن الآخرين، فمعايير الحوكمة

أحكمت حفظ الحقوق للجميع عند تعظيم مصلحة الشركة أو المنظمة.

٣١- من أحكام لائحة حوكمة الشركات الاسترشادية وتعتبر من معايير الحوكمة

لا يجوز تعيين الرئيس التنفيذي رئيساً لمجلس إدارة الشركة خلال السنة الأولى من أنتهاء

خدماته.

٣٢- جوهر حوكمة مجلس الإدارة هو في جعل أهتمام المجلس ينصب على:

- امتلاك المجلس التأهيل المناسب

- الخطط الاستراتيجية لضمان الاستدامة وتحقيق الأهداف

- الدور الرقابي الفاعل للمجلس لضمان كفاءة عمل الإدارة التنفيذية

- خلق آليات نافذة لمحاسبة ومساءلة المجلس من أصحاب المصلحة.